

أهمية الهيئات المرافقة في خلق وتطوير المقاولاتية في الجزائر

*The importance of accompanying bodies in the creation and development of entrepreneurship in Algeria*حبيبي خيرة^{1*}، حساين زاهية²¹ جامعة وهران 2، مخبر التطور، الحضارة والسياسة مثل وهران، (الجزائر)، habibi.kheira@univ-oran.dz² جامعة وهران 2، مخبر التطور، الحضارة والسياسة مثل وهران، (الجزائر)، zahia.hassaine@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2023 / 02 / 04 تاريخ القبول: 2023 / 03 / 27 تاريخ النشر: 2023 / 04 / 30

ملخص:

أصبحت المقاولاتية، خيارا استراتيجيا هاما لتنمية وإنعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولهذا كان لزاما على الدول خاصة النامية منها العمل على زيادة فعاليتها وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها، لكونها تتصف بالهشاشة في بدايتها ولا تملك الموارد البشرية والمالية الكافية التي تسمح لها بتجديد تكنولوجيتها ، لمسايرة التغيرات المتلاحقة. وفي هذا الإطار عملت الجزائر على خلق هيئات تتمتع بمنظومة قانونية ومالية في شكل مؤسسات مرافقة أو حاضنة أعمال تساهم في رعاية ومرافقة المشاريع المقاولاتية، التي ستكون مستقبلا البنية التحتية للاقتصاد، وفي هذا المقال سنتناول موضوع المؤسسات المرافقة ، التي تقدم الرعاية والدعم المستمر للمقاولين الجدد ومؤسساتهم من اجل ضمان نجاحه، وذلك بفضل ما تقدمه من دعم مادي ولوجستيكي، و العمل تهيئة مناخ الأعمال المناسب لتطورها وتوسيع نشاطها، ما يسهم في تحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

الكلمات المفتاحية: الهيئات المرافقة؛ حاضنات الأعمال؛ المقاولاتية؛ المقاول؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ التصنيفات.

Abstract:

Entrepreneurship has become an important strategic option for the development and revival of economic and social life, and for countries, especially developing its effectiveness and overcome the difficulties that it may face, because it is characterized by fragility at its beginning and does not have sufficient human and financial resources that allow it to renew its technology to keep pace with changes.

In this context, Algeria has worked to create bodies with a legal and financial system in the form of accompanying institutions or business incubators that contribute to sponsoring and accompanying entrepreneurial projects that will be the future infrastructure of the economy.

In this article, we will address the issue of accompanying institutions that provide care and continuous support for new contractors and their institutions in order to ensure their success, thanks to the material and logistical support it provides and its work to create a suitable business climate for its development and expansion of its activity, which contributes to achieving added economic value.

Keywords: *Accompanying bodies; business incubators; Entrepreneurship; contractor ; Small and medium Enterprises; categories.*

1. مقدمة

توجه اهتمام دول العالم في السنوات الأخيرة إلى المقاولاتية ذلك لكونها عنصر تأثير فعال وأساسي في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، فهذه الأخيرة أصبحت الوسيلة الأكثر نجاعة في تجنب الكساد وتحسين المنتجات كما ونوعا وبالتالي المساهمة في ازدهار المجتمع والعمل على تقدمه.

الجزائر كانت من بين هذه الدول السبّاقة إلى احتضان ودعم المقاولاتية، لكون الاقتصاد الوطني كان يحتاج وبشدة لتنويع دخله بعيدا عن الربيع البترولي، فكان تبني فكرة المقاولاتية ضرورة ملحة، لأنها من بين أفضل الحلول التي تسمح بتفعيل التنمية والتنمية المستدامة من خلال خلق المشاريع وتنفيذها انطلاقا من أفكار إبداعية مبتكرة تساهم في تحريك الاستثمار وتنويع الإنتاج ما بين مادي وخدمي لتحقيق الاكتفاء الوطني وتوجيه الفائض منه للتصدير لجلب العملة الصعبة، مما يساهم في خلق قيمة اقتصادية مضافة تؤدي لتراكم الثروة، التي من شأنها تمويل مشاريع اقتصادية أخرى، توفر مناصب شغل وتعمل على استقرار العمالة ومواجهة مشكل البطالة الذي يورق المسؤول والمجتمع الجزائري على حد سواء وبالتالي الحد من ظاهرة الهجرة السرية، ومن أجل بلوغ هذا الهدف وجب العمل على تطوير المقاولاتية فكان لابد من وضع ترسانة قانونية وتشريعية إلى جانب بث مؤسسات تدعم هذه الأخيرة ماليا وإداريا وحتى قانونيا، ومن هنا جاءت فكرة تأسيس الهيئات المرافقة أو حاضنات الأعمال التي شهدت انتشارا واسعا انطلاقا من أمريكا مرورا بأوروبا بجميع دولها منذ عقود طويلة، لتصل هذه المبادرة إلى الدول الإفريقية ومنها الجزائر، فظهرت الحاضنات واختلف انتماؤها ما بين حكومية وخاصة، لينسب لها الفضل في رعاية وإنشاء العديد من المشاريع عبر ربوع الوطن بفضل دعمها ومرافقتها لهذه المؤسسات الجديدة عبر كامل مراحل تنفيذ المشروع.

-الإشكالية الدراسة:

من خلال مقالنا هذا سوف نحاول البث في الإشكالية التي تهتم بدور المرافقة أو الحاضنات وعلاقتها بخلق ونمو المشاريع المندرجة تحت مسمى المقاولاتية ومن أجل ذلك نطرح التساؤل التالي :

- ما أهمية الدور الذي تلعبه الحاضنات كمرافق وداعم للمؤسسات المقاولاتية حديثة النشأة ؟

ومن هذا المنطلق وضعنا الفرضية التالية :الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال من خلال مرافقتها للمؤسسات المقاولاتية في المجالات القانونية والمالية والتسويقية، تساهم بفعالية في دعم وتطوير هذه الأخيرة، فهي تلعب دور هام في رعايتها وإنجاحها.

- أهمية البحث:

لقد أوضحت المقاولاتية والمؤسسات المرافقة لها طرفا فعالا في إحداث التغير الإيجابي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، ولذلك أصبح كل ما يمت لها بصلة محل بحث ودراسة، ومن هنا سنحاول تلخيص أهمية هذا البحث في نقاط موجزة :

- ✓ المؤسسات المرافقة ساهمت بقوة في نجاح المشاريع المقاولاتية.
- ✓ تنوع الدعم الذي تقدمه الحاضنات ما بين قانوني ومالي، تخطيطي وتسويقي.
- ✓ المرافقة المستمرة للمشاريع انطلاقا من الفكرة وصولا للتنفيذ.
- ✓ التسهيلات الهامة التي توفرها الحاضنات من شأنها تذليل الصعاب وتمهيد الطريق لصغار المقاولين الجدد.

- أهداف البحث:

لقد سعينا من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- التعريف بالمرافقة ودورها في ترقية المشاريع المقاولاتية.
- توضيح أبعاد ومفهوم المقاولاتية أصولها وأهدافها.
- محاولة التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحريك العجلة تنموية للبلاد.
- تسليط الضوء على أهم الحاضنات المرافقة والمؤسسات المالية في الجزائر.
- استعراض أهم النتائج التي يمكن أن تكون نقاط انطلاق للبحوث أخرى مستقبلا.

- منهجية البحث:

من اجل المباشرة في هذا البحث كان لابد من وضع منهجية لدراسته، وقد استدعت هذه الأخيرة التي بين أيدينا استعمال المنهج الوصفي، من اجل إظهار وتوضيح مدى أهمية الدور الذي تلعبه الحاضنات في مرافقة واحتواء وتطور الأفكار لتصبح واقع مجسد في هيئة مؤسسات صغيرة ومتوسطة في إطار ما يعرف بالمقاولاتية والمؤسسات الناشئة.

أولا: الهيئات المرافقة أو حاضنات الأعمال في الجزائر.

في هذا المبحث سوف نتطرق لنبذة تاريخية عن الهيئات المرافقة، كما سوف نستعرض أهم التعاريف التي تناولتها، إضافة إلى مطلب يتحدث عن تصنيف الحاضنات وأهم الخدمات التي تقدمها للمؤسسات المقاولاتية.

1. الصيرورة التاريخية لظهور وتطور المؤسسات المرافقة (حاضنات الأعمال):

صادف ظهور أول شكل لحاضنة أعمال بالولايات المتحدة الأمريكية وبالتحديد بمدينة نيويورك سنة 1959م بالمركز الصناعي Batavia وذلك عندما فشلت أعمال إحدى العائلات لتقرر تحويل مقرها إلى مركز للأعمال، و تقوم بتأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريعهم الخاصة، مع توفير النصح والاستشارة لهم، مستغلة خبرتها في هذا المجال، وقد لاقت هذه الفكرة نجاحا خاصة أن المركز كان يقع في منطقة تعج بالمصارف والبنوك (مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب، 2017).

لكن هذه الحاضنات لم تتطور من حيث العدد كثيرا فحتى سنة 1984 لم تظهر للوجود إلا 26 منها فقط لكنها شهدت تطورا في الخدمات التي تقدمها لتشمل الدعم المالي والتسويقي إضافة لما تقدمه من خدمات استشارية وقانونية، ليصبح نموها يسير بوتيرة أسرع فيما بعد للان هيئة إدارة المشاريع الصغيرة الأمريكية قامت بالترويج بقوة لحاضنات الأعمال ومدى أهميتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات لتعريف بها، وفي سنة 1985 انشأت الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA بغية تنظيم عمل هذه الأخيرة وضمان التنسيق بينها فيما تأخر ظهورها في أوروبا، لتنتشر عبر مختلف دولها لاحقا، وتكون أول حاضنة تؤسس بها في المملكة المتحدة سنة 1980م ليصبح عددها 400 حاضنة سنة 2018، وذلك بعدما خصصت لها الدولة ميزانية خاصة، وحسب إحصائيات NBIA فقد بلغ عدد حاضنات سنة 2012 على مستوى العالم 7000، منها 1250 حاضنة أعمال في أمريكا لوحدها، جُلها مرتبط بالجامعات والمعاهد التعليمية وهذا ما يظهر جلها اهتمام الدارسين بها (أمال بعبط، 2017).

1.1 مفهوم حاضنات الأعمال:

تعرف حاضنات الأعمال بأنها عبارة عن هيئة أو منظمة عامة أو خاصة، لها شخصية قانونية واستقلال معنوي تعمل على تقديم الدعم لأصحاب الأفكار المبتكرة وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل البقاء والنمو واكتساب ميزة تنافسية مستدامة، والقدرة على مواجهة تحديات المحيط الخارجي الذي تعمل فيه، لعلها تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

1.1.1 تعريف حاضنات الأعمال:

لقد اختلفت التعاريف التي حاولت تقديم حاضنات الأعمال أو للمؤسسات المرافقة، وذلك باختلاف العلوم التي درستها، وخلفيات أصحابها، ويمكن أن نستعرض بعضها في مايلي :

تعرفها الاسكوا (ESCWA) : « هي حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساعدة والاستشارة، توفرها لفترة محددة من الزمن، فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبراتها وعلاقاتها لمقاولين الذين يرغبون بالبءء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق بالنسبة للمشاريع » (محمد الصالح الحناوي وآخرون، 2001).

تعمل حاضنات الأعمال على تذليل الصعاب أمام المقاولين الصاعدين، وذلك بتسخير كل إمكانياتها المادية والقانونية وعلاقتها مع مختلف المتعاملين، وذلك لمدة معينة تكفي لضمان نجاح المؤسسات التي تتعدها بالرعاية.

كما عرفها الهيئة الأوروبية للأعمال ومراكز الابتكار بألمانيا بأنها : « منظمات رسمية معروفة لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورجال الأعمال، تعمل من أجل تحقيق المصلحة والمنفعة العامة، أنشأت من طرف الأعوان الاقتصاديين المهمين في الإقليم أو المنطقة من أجل تقديم حزمة من خدمات التوجيه والدعم المتكامل للمشاريع التي تنفذ من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية ، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية » (مصطفى بوردانة، فاطمة الزهراء عايب، 2017).

ركز هذا التعريف على دور هذه المؤسسات في دعم الابتكار بما تقدمه من خدمات من أجل المنفعة العامة، ولتحقيق التنمية المحلية والإقليمية على حد سواء.

تعريف آخر: « هي هيئة تعمل على التنمية الناجحة للمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها » (مصطفى بنادي، لويظة بوشعير، فاتح مرزوق، 2020).

يؤكد هذا التعريف على استغلال الحاضنات لشبكة اتصالاتها وعلاقتها للموارد المتاحة لها في خدمة المشروعات التي تقوم بها المؤسسات الناشئة، بغية تنميتها ووضعها على طريق النجاح.

1.1.2 الإطار التنظيمي والتشريعي لحاضنات الأعمال في الجزائر:

لضبط الأمور كان لابد على الجهات المختصة أن تضع الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة من أجل إنشاء حاضنات الأعمال، فعهد المشرع الجزائري إلى ضمها إلى المشاتل وفق للمرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات لتصبح بذلك الحاضنات شكل من أشكال المشاتل رغم أنها تختلف عنها في المفهوم فهي أوسع منها ، لذلك أصدرت السلطات العمومية مرسوم أريحمل رؤية جديدة تحت رقم 20-254 أين استعمل مصطلح حاضنات أعمال واستحدث على أثره لجنة وطنية تتكفل بمنح صفة حاضنة لكل هيكل يقدم الدعم للمؤسسات الناشئة ولحاملي المشاريع المبتكرة في ما يخص الإيواء

والاستشارة والتكوين وخاصة التمويل، وحددت المادة 22 منه مهام مؤسسات المرافقة التي تقدمها نلخصها في التالي: (زينات أسماء، 2022).

- ضمان استقرار المؤسسات الناشئة في إطار المقاولاتية التي احتضنت وذلك من خلال تزويدها بمساحات وعقارات كافية للعمل حسب طبيعة نشاطها.
- مساعدة حاملي الشهادات في تسجيل وإنشاء مؤسساتهم، ومنحهم كل أشكال الاستشارة والمساعدة.
- العمل على انجاز مخططات الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل لصالح المؤسسات المحتضنة.
- توفير التكوين اللازم والمتخصص في إدارة الأعمال والمحاسبة وكذلك الجانب القانوني.
- توفير الوسائل اللوجستية ووضعها تحت تصرف حاملي المشاريع، كقاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي وكذا المستلزمات المكتبية والانترنت.
- مرافقة المؤسسات المحتضنة للإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق ومساعدتها لانجاز النماذج.

2. تصنيف حاضنات الأعمال:

لقد تم تصنيف الهيئات المرافقة بناء على عدة معطيات وشروط فرضها المحيط الداخلي والخارجي لها، وجاء هذا التصنيف كالتالي:

أ - الحاضنات المرتبطة بالبحث العلمي: تم إنشاؤها من قبل جامعات ومدارس التعليم العالي والبحث العلمي، تتمثل مهمتها الأساسية في: (سلامة سارة، 2021).

- تحفيز الإبداع وتنفيذ المشاريع الابتكارية.

- دعم مشاريع الأعمال التي تقدر مهارات ونتائج مختبرات الجامعات والمعاهد وفقا لمعايير مختلف.

- الاهتمام بالمشاريع المبتكرة في القطاع الاقتصادي، ويمكن لهذه الحاضنات أن تقدم أماكن للعمل والدعم والمرافقة وتمويل الخدمات الخارجية.

هنالك تصنيف آخر حسب الملكية وهو مقسم إلى ثلاثة أنواع نذكرها في مايلي:

ب - حاضنات الأعمال العامة: هدفها ليس الربح المباشر، بل هي تصبوا إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على التنمية الاقتصادية عامة وتتميز بالدعم والرعاية من قبل الهيئات الحكومية.

ج - حاضنات أعمال خاصة: هي حاضنات تنتمي للقطاع الخاص، ومن أهم أهدافها تحقيق الأرباح، وتعتبر من انجح أصناف الحاضنات.

د - حاضنات الأعمال المختلطة : وهي تجمع بين خصائص النوعين السابقين، يشترك في تمويلها كل من الهيئات الحكومية والقطاع الخاص، غالبا مل يكون التمويل من مسؤولية الحكومات ، أما الاستشارات والخبرات من القطاع الخاص.

هـ - حاضنات مرتبطة بالجامعات والمعاهد التعليمية: وهي حاضنات أعمال تكنولوجية مرتبطة بالجامعات والمعاهد بالخصوص وذلك لطابعها العلمي المحظ.

أما التصنيف الأخير فهو حسب نطاق تواجدها ونشاطها:

أ- الحاضنات الإقليمية: تعمل هذه الحاضنات في إطار إقليمي محدد، أي في مكان تواجدها وبالقرب من المؤسسات الناشئة التي تهتم بحضانتها.

ب- الحاضنات الدولية: وهي التي تعمل على جذب واستقطاب الشركات الأجنبية للعمل في بلدانها من خلال تقديم تسهيلات لدخولها إلى هذه البلدان وتمكينها من حصص في أسواقها، من ناحية أخرى توجد حاضنات

أعمال دولية في مجال نقل التكنولوجيا، وأخرى تتولى تشجيع عمليات تصدير المنتج المحلي بدعمها للمؤسسات المصدرة.

ج- الحاضنات الصناعية: تنشأ هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية التي تكثر فيها المؤسسات حيث تلعب دور الوسيط، حيث تقوم بتسهيل تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى الحاضنة.

1.2. ابرز الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال:

تعمل حاضنات الأعمال على مرافقة وتسريع التطور لناجح المؤسسات الناشئة أو الصغيرة والمتوسطة، من خلال مجموعة من الموارد والخدمات التي تطورها أو تنظمها إدارة الحاضنة، بحيث توفر هذه الأخيرة التوجيه الإداري والمساعدة الفنية والاستشارة المصممة للمؤسسات الناشئة، مما يجعل لخريجي الحاضنة دور في خلق فرص عمل وتقوية الاقتصاد الوطني (LAVIOLETTE, E.M. & et LOUE, C. 2006). ويمكن استعراض أهم خدماتها في النقاط التالية: (زايد عبد السلام، 2012).

- تهيئة البنية التحتية: توفر الحاضنات المرافق اللازمة للعمل مثل المعامل والتجهيزات والمخابر، إضافة إلى برامج المعلومات وشبكات الاتصالات، كل هذه الترتيبات تقام لتوفير متطلبات البنية التحتية إما عن طريق المشاركة مع الجامعات وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار.

- الخدمات الفنية: من أهم أدوار المرافقة نقل وتوفير التقنية في مطلب أساسي لنجاح المؤسسات، فهي تقدم برامج التعاون وتقوم بالتنسيق بين هيئات نقل التقنيات الفنية والمؤسسات، إلى جانب تأمين وسائل استفادة من المرافق التقنية والمكتبات، مع توفير سبل استعانتها بالخبراء والمتخصصين، وترتيب طرق استخدامها عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل: تقوم الحاضنات بمساعدة المؤسسات التي ترعاها في إعداد خطط واستراتيجيات مع تنظيم ندوات وملتقيات، من أجل استقطاب المستثمرين الذين يمكنهم أن يساعدوا في تطور نموها من خلال تمويلها ماديا ودعمها تقنيا.

- بناء العلامة التجارية: تعتبر الحاضنات فضاء هام لإطلاق الأعمال التجارية لكسب النجاح وتشجيع التفكير والعمل الإبداعي، لضمان استمرارية ونمو المؤسسات المحتضنة مع رسم وترسيخ علامة تجارية خاصة بهذه الأخيرة في السوق.

- الخدمات القانونية: تحتاج المؤسسات الناشئة إلى خدمات قانونية في بداياتها تتعلق بتأسيسها وتسجيلها من جهة، ومن جهة ثانية بحماية ملكيتها الفكرية وبراءات الاختراعاتها، كل هذه الخدمات تتعاقد بشأنها الحاضنات مع أفراد أو منظمات متخصصة تقدمها بأقل تكاليف وبشكل دائم وجماعي.

- شبكات التواصل Networking: تقوم الحاضنات بنسج شبكات تواصل فيما بينها (سواء على مستوى الدولة أو العالم) وذلك بتنظيم الملتقيات والمعارض، للبحث في آخر المستجدات وتقاسم الخبرات من أجل التعاون في مجال التخطيط الاستراتيجي ودراسة تسويقية.

1.2.1 تطور عدد حاضنات الأعمال في الجزائر والمشاريع المستحدثة التي تبنتها:

أنشأت العديد من حاضنات الأعمال بسبب الحاجة المتزايدة لها متمثلة في رعاية المشاريع الجديدة والتي يواجه أصحابها صعوبة في تنفيذها على أرض الواقع، وللأهمية هذه المشاريع في الاقتصاد الوطني اتخذت إجراءات عديدة لخلق ما يعرف بالحاضنات، وفي الجدول التالي نستعرض تطور عدد حاضنات الأعمال والمشاريع المستضافة والمؤسسات التي احتضنتها وكذا مناصب الشغل التي وفرتها هذه المؤسسات الجديد.

الجدول 1:

السنوات	عدد الحاضنات	عدد المشاريع المستضافة	عدد المؤسسات المستحدثة	عدد مناصب الشغل
2011	04	33	19	68
2012	04	29	28	363
2013	04	37	37	375
2014	13	120	75	1025
2015	13	135	84	397
2016	16	158	70	576
2017	16	161	83	546
2018	16	186	93	539
2019	17	85	61	463
2020	17	79	41	169
السداسي الأول من	17	69	30	106

المصدر: زينبات أسماء، 2022، ص 217.

في الجدول أعلاه نلاحظ بداية محتشمة لظهور الحاضنات ورافق ذلك مع استضافة عدد من المشاريع بلغت 33 مشروع انجرعها استحداث 19 مؤسسة لتساهم هذه الأخيرة في خلق 68 منصب شغل كل هذا كان في سنة 2011 وهذا يرجع لعدة أسباب منها تسهيل القروض البنكية وإلغاء معدلات الفائدة ، ليستمر نفس الأمر سنتي 2012 و2013 لكن مع فارق كبير في مناصب الشغل المتوفرة التي فاقت 375، أما سنة 2014 فقد تطور فيها عدد الحاضنات وبالتالي المشاريع المحتضنة والمؤسسات المستحدثة وكذا عدد مناصب شغل التي تجاوزت 1000 منصب ويمكن أن نرجع هذا التطور الملحوظ إلى السياسات التي وضعتها الدولة بغية ترقية المقاولاتية من جهة وشراء السلم الاجتماعي من جهة أخرى بما تقدمه من دعم مالي وتقني للشباب البطل، ليستمر ظهور الحاضنات المتزامن مع المشاريع وخلق المؤسسات مع تسجيل تراجع محسوس في مناصب الشغل المتوفرة، ومع بداية سنة 2019 تراجع العدد الإجمالي للمشاريع المحتضنة وذلك راجع لجائحة كورونا التي سببت تدهور اقتصاديات الدول، إضافة لإعادة تنظيم حاضنات الأعمال الذي أجرته الجزائر حيث أوجدت خلاله لجنة وطنية متخصصة في منح علامتي مؤسسة ناشئة وحاضنة أعمال مؤهلة لتمكين الأولي من الاستفادة من كل آليات الدعم الممكنة.

3. نماذج عن أهم الحاضنات بالجزائر:

برزت بعض حاضنات الأعمال على الساحة الوطنية دون أخرى بسبب رعايتها الجيدة وخدماتها المتفانية، فقد أخرجت للعلن مؤسسات ناجحة وفاعلة، لتصبح نموذج يقتدي به في العمل والتطور، وارتأينا أن نأخذ أفضل حاضنتين كنموذج لحاضنات الأعمال في الجزائر.

❖ الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله: استطاعت هذه الأخيرة أن تصبح تجربة رائدة في مجال حاضنات الأعمال العمومية بالجزائر حيث أنشئت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بهدف دعم الإبداع والابتكار في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال واحتضان المؤسسات المبدعة، وقد ساهمت هذه الحاضنة في

دعم ومرافقة عدد من المشاريع الناشئة والمبادرات المبتكرة نذكر منها (بالمحمد نفسية، برباوي كمال، بن شلاط مصطفى، 2020).

- إقامة معرض افتراضي للتجارة الإلكترونية ثلاثي الأبعاد.
 - اختراع جهاز كشف لحركة الأفراد عبر الويب.
 - تصميم نظام عبر الويب لتبادل المعلومات بين المؤسسات.
 - الحاضنة التابعة لشركة أوريدو (Ooredoo) : تصنف هذه الحاضنة من انجح التجارب الخاصة وطنيا، حيث تساهم في تقديم تدريبات عالية الجودة في مجال استخدام المعدات والتقنيات التكنولوجية الحديثة، بالإضافة إلى ما يلي: (بوشعور شريفة، 2018).
 - تدعيم ما يقارب 20 مؤسسة ناشئة بالأموال لتنفيذ مشاريعها من جهة و من جهة ثانية تمكن معهد التدريب التابع لشركة Ooredoo من توفير التدريب ل 6000 طالب في 15 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة أعمال.
 - قدمت الدعم لمجموعة من المبادرات، منها مبادرة أول متجر للهاتف المحمول "store app" في الجزائر.
 - إطلاق برنامج "Oobarmijoo" أبرمجو"، الذي يدعم تطوير التطبيقات للهواتف النقالة التي تحمل العلامة صنع في الجزائر، وكان لديها أكثر من 5000 مشارك.
4. أهم آليات المساعدة التي أوجدتها الدولة من اجل دعم المؤسسات المرافقة في الجزائر:

عملت الجزائر على إرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في أول الأمر لتقوم فيما بعد بإعادة هيكلتها ولتصبح وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أما لآليات أخرى سنذكرها في مايلي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) : تأسس في 06 جويلية 1994 ، وهدفه العمل على حماية المهددين بفقدان مناصبهم بطريقة غير إرادية وذلك بسبب التحولات والأزمات الاقتصادية.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) : أنشئت هذه الهيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296 المؤرخ في سبتمبر 1996 و تقوم بتقديم التمويل لأصحاب المشاريع من حاملي الشهادات، لتتحول إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE سنة 2022.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : تأسست بموجب الأمر التشريعي رقم 01 - 03 و ذلك في 20 أوت 2001 ، يتمثل عملها في توفير مجموعة من المزايا الجبائية للمستثمر كما تمكنه من الاستفادة من مزايا أخرى.
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR PME : انشأ بصدور المرسوم رقم 373-02 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهدفه هو تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل، وذلك من خلال منح الضمان التي تشتريها البنوك على المؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة.
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تم تأسيسه في سنة 2003، يعمل هذا الجهاز الاستشاري على تأدية جملة من المهام مثل ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين مما يساعد على إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع الخاص، كما يشجع ترقية وإنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بها وبمنظمات أرباب العمل.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) : أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 046 المؤرخ في جانفي 2004 ، تعتبر هذه الوكالة وسيلة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة وذلك

بتقديم التمويل المصغر للمشاريع، خاصة النسوية منها، وهي تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (سالمي عبد الجبار، 2015-2016).

- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تأسست في 03 ماي 2005 من أجل تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعة نموها ديموغرافيا من حيث الإنشاء والنشاط، إضافة إلى انجاز دراسات حول الاقتصاد، وجمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: نشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المقاولاتية.

من خلال هذا الجزء نستعرض أهم ما يتعلق بقطاع المقاولاتية وماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا أهميتها في الاقتصاد الوطني.

1. تعريف المقاولاتية :

قبل الشروع في التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا بد لنا من التعرّيج على المقاولاتية فهي بمثابة الإطار العامة الذي تنشأ فيه هذه المؤسسات، ولهذا سوف نذكر بعض التعاريف الخاصة بها.

يعود تاريخ مصطلح المقاولاتية إلى سنة 1732 عندما تم تعريفه من طرف الاقتصادي الايرلندي Cantillon على أنه "الرغبة في القيام بموازنات لإنشاء مشروع جديد تنطوي عليه مخاطر مالية (جبار سعاد، ناجي أمينة، 2020). ركز هذا التعريف على الجانب المالي لكون صاحبه ذو خلفية اقتصادية محضرة وأهمل باقي الجوانب خاصة الاجتماعية منها.

(casson) يعرفها: «بأنها فرصة لحالات أو أوضاع سوقية أو منتجات أو خدمات جديدة أو إدخال طرق جديدة في التنظيم تسمح هذه العملية عن طريق الماقل القادر على اكتشاف موارد غير مثمّة وينظمها لكي يبيعها على شكل سلع وخدمات.» (بشير عبد الحميد، حكيم الزاوي، 2020).

ذهب هذا التعريف إلى ما عرف بالتدمير الخلاق حيث يبتكر الماقل طرق جديدة وغير تقليدية يخرج بها عن المألوف ليحقق الأهداف التي وضعها.

كتعريف آخر قدمه " Alain Fayole " الذي حدد المقاولاتية على أنها: « حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي » (بن الطاهر حسين، خذري توفيق، 2013).

أشار فايول في تعريفه إلى أهم ميزة في المقاولاتية وهي المخاطرة والمجازفة، اعتمادا على أفراد لهم الاستعداد للمبادرة والتغيير لخلق منفعة اقتصادية واجتماعية.

عرفت المقاولاتية بأنها: « وضعية تربط الفرد بمشروع أو منظمة ناشئة وذلك بالتزام قوي لشخص والقيمة التي يتم خلقها ترجع للمساهمات التقنية، المالية، والشخصية التي تولدها المنظمة والتي تمنح الرضا للماقل وللجهات المهتمة ».

عرفها Gratner على أنها « إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود » (سيف الدين علي مهدي، 2014).

في هذا التعريف يشار إلى مقاولاتية على أنها ميلاد منظمات جديدة على يد مقاولين مغامرين. ويقول Fenkataraman أن المقاولاتية: « تعنى بالكيفية، وعلى يد من، وبأي الفرص تمت التضحية لإيجاد واكتشاف وإنشاء منتجات المستقبل » (مسيح أيوب، 2016).

ركز هنا الكاتب على أهمية الفاعل المتمثل في المقاول والطرق التي يسلكها للاستغلال الفرصة المناسبة لخلق منتجات مبتكرة تستطيع المنافسة والنجاح.

نستخلص من هذه التعاريف بأنّ المقاولاتية هي القدرة على اتخاذ القرارات والاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، وخلق فرص الإبداع وتطوير المهارات وتحسين عمليات الإنتاج بالقضاء على الأساليب التقليدية واستحداث أخرى عصرية مبتكرة، من أجل خلق قيمة مضافة.

1.2. ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ورغم ذلك لا تزال هناك مجموعة من التساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

1.1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بسبب تعدد المعايير التي تحدد مفهومها ومن خلال التجارب تبين أنّ مفهوم المقاولاتية يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والملاحظ انه يصعب تحديد الفروقات الأساسية إلا إن هناك اختلاف يعتمد في وضع الحدود الفاصلة على معيارين رئيسيين هما معايير الكمي والنوعي، حيث المعايير الكمية مرتبطة بحجم المؤسسة، حجم المبيعات، رأس المال المستثمر، عدد العمال، أما المعايير النوعية كطبيعة الملكية والإدارة والقيمة المضافة (دومي سمراء، عبد القادر عطوي، 2003).

أ- التعاريف الأجنبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

اختلفت التعاريف في هذه الدول باختلاف وتباين درجات تطور اقتصادها والاجتماعي وكذا الإمكانيات التكنولوجية، فهي في بريطانيا تعرف اعتمادا على الشروط التالية : (ايمن علي عمر، 2007).

- حجم التداول السنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 10 مليون اورو.

- حجم رأسمال مستثمر لا يزيد عن 65.5 مليون دولار أمريكي.

- عدد العمال والموظفين لا يتجاوز 250 عامل.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرفت سنة 1953 بكونها تلك المؤسسات الذي تمتلك وتسير بصفة مستقلة ولا تسيطر علي مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على كل من معيار عدد العمال وحجم المبيعات في تعريفها، وذلك وفق التالي : (يوسف تيري، 2005).

❖ مؤسسة الخدمات والتجزئة: هي التي يبلغ دخلها من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

❖ مؤسسة التجارة بالجملة: هي التي يبلغ دخلها من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

❖ المؤسسات الصناعية: عدد العمال المشتغلين بها 250 عامل.

عرفها البنك الأوربي للاستثمار: «بأنها تلك المؤسسات التي يكوم عدد عمالها اقل من 500 عامل وتكون مساهمة في رأسمالها من طرف الأعوان خارج صاحب المؤسسة لا تتجاوز 30%» (نبيل جواد، 2006).

ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

عرفها المشرع الجزائري: "بأنها كل مؤسسة تقوم بإنتاج سلعة أو خدمة مهما كان شكلها القانوني التي تشغل من 01 إلى 250 شخصا على أن لا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع ضرورة توفرها على الاستقلالية، كما تتميز بمحدودية مواردها وأسواقها وكذا بساطة هيكلها التنظيمي وسهولة مراقبتها وتسييرها (سالمي عبد الجبار، 2015-2016).

وقد جاء قانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 2001/12/12، والرفع من تنافسيتها، لتهتم في مرحلة مواءمة بمراكز التسيير، المشاتل، الحاضنات، تسيير القرض المصغر، دور المقاولاتية ومختلف آليات الدعم الجديدة كالحظائر الصناعية، لتمثل بداية مرحلة جديدة لمحاولة تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة بدلا من التركيز على قطاع المحروقات لوحده. فتم تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما جاء في المواد رقم 05-06-07 في الجريدة الرسمية رقم 77 المؤرخة في 2001/12/15 إلى: (مشري محمد الناصر، 2011).

❖ مؤسسة صغيرة: عدد العمالة من 10 إلى 49، رقم الأعمال السنوي أقل من 200 مليون دج، الحصيلة السنوية لأعمالها أقل من 100 مليون دج.

❖ المؤسسة المتوسطة: عدد العمالة من 50 إلى 250، رقم الأعمال السنوي من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج، الحصيلة السنوية من 100 إلى 500 مليون دج.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رياديا في تنمية الدول اقتصاديا واجتماعيا وذلك لتمثيلها لجزء هام من قطاع الإنتاج خاصة، ولهذا أولتها العديد من الدول إلا لم نقل كلها رعاية خاصة جدا على جميع الأصعد، وتكمن أهميتها في مايلي:

- 1- مساهمة في تلبية حاجيات السوق من خدمات ومنتجات لا يمكن أن توفرها المؤسسات الكبيرة، كما أنها تساهم في الابتكار والاختراع ومنه التجديد المستمر ومواكبة التطور التكنولوجي.
- 2- قدرتها على غزو أسواق بعيدة ونائية لا تصلها المؤسسات الكبرى، فتأسيسها في المناطق النائية الريفية يعد أقل كلفة من نظرتها الكبرى.
- 3- المساهمة في خلق فرص الشغل وامتصاص البطالة، وبالتالي التقليل من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
- 4- تفتح الأبواب للعمل الحر وبالتالي المساهمة في الدخل القومي وزيادة الدخل الفردي بتنوع النشاطات.
- 5- تساهم بالتعاون مع المؤسسات الكبرى في توازن ميزان المدفوعات، وذلك بزيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات بتوفير إنتاج المحلي.
- 6- تتميز هذه المؤسسات بالمرونة والديناميكية مما يكسبها القدرة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية المختلفة، وهذا بفضل صغر حجمها ومحدودية نشاطها واستثماراتها، مما يجعلها تقف كخط دفاع أمام الأزمات الاقتصادية لحماية المؤسسات الكبرى.
- 7- تساهم في الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية سواء أكانت بشرية أو طبيعية خام في الإنتاج خاصة وقت التقلبات الاقتصادية.

1.3. دور حاضنات الأعمال في رعاية ودعم المقاولاتية:

تعتبر المرافقة أو ما يسمى بالحاضنات من أهم الآليات المبتكرة لدعم إنشاء المؤسسات بالنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها، وعلى هذا الأساس نتناول مختلف المفاهيم المرتبطة بها بالإضافة إلى الأسس والخصائص التي تركز عليها، ناهيك عن المحيط الذي تتم فيه هذه المرافقة المقاولاتية.

1.1.3. الصعوبات التي تواجه المقاولات وأسباب فشلها :

لا يمكن أن نغفل عن حقيقة أن دور الحاضنات لا يقتصر على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل إجراءات البدء في إقامة المشروع، وكذا توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، بل تتعداها إلى تقديم جملة من الخدمات الإدارية الأساسية، فهي تقدم المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة و المساعدات التسويقية تبعا لطبيعة نشاط كل مؤسسة (بوسعيد سعيد، لعوني ليلي، 2018).

و لعل أهم الأسباب التي تقف وراء فشل المقاولات الصغيرة في بداياتها ما يلي : (طواهرية الشيخ، 2010).

- عدم كفاءة الجهاز الإداري: أي عدم توافر الخبرة الكافية أو عدم القدرة على اتخاذ القرار.
- نقص الخبرة لدى الأشخاص الذين يفكرون في إقامة المشروعات الصغيرة.
- نقص الموارد المالية اللازمة لإقامة المشاريع و تجسيد الأفكار المبدعة.
- سوء الإدارة المالية: لأن العمل الناجح يتطلب السيطرة المالية المناسبة.
- الافتقار للتخطيط الاستراتيجي نظرا لاعتقادهم بعدم ضرورته للمشروعات الصغيرة.
- نقص السيطرة على المخزون بالزيادة أو النقصان الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بأداء المقاولات الصغيرة.
- أسواقها تكون محدودة الأمر الذي يجعلها تصارع من أجل البقاء خاصة مع احتدام المنافسة الأجنبية في الدول ذات النمط الاستهلاكي.

2.1.3. أهم الأدوار التي تلعبها حاضنات الأعمال لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بسبب الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة في إطار المقاولاتية جاءت الحاضنات لتذلل هذه الأخيرة حيث، تقوم الحاضنات بتقديم الدعم أو التسهيل كافة إجراءات و المعاملات اللازمة لبداية المشروع المقاولاتي، و هي تهدف إلي تقديم الدعم في مجالات عديدة منها:

- دعم التقني: يتضمن دراسة تقنية للمشروع، من حيث الموقع وكذا اختيار الآلات الإنتاجية وغيرها.
- دعم إداري: ويتمثل في تسهيل الإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الخاصة بالتسجيل والتسجيل وكذا إجراءات الحصول على العقارات الصناعية.
- دعم المالي: يشمل الدعم المالي كل ما يتعلق بالتمويل كضمان جزئي من القروض، تخفيض تكلفة التمويل، تمديد أجل السماح، كذا الإعفاء الكلي أو الجزئي و لفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، واشتراكات الضمان الاجتماعي.

وبما أن الجانب الاقتصادي يأتي في المرتبة الأولى فسوف نذكر الدور الاقتصادي لحاضنات الأعمال في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الأمور التالية: (مصطفى بودرامة، فاطمة الزهراء عايب، 2017).

- ❖ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فقد أشارت دراسة أمريكية إلا أن معدلات نجاح المؤسسات الصغيرة الجديدة استمراريتهما بفضل رعاية الحاضنة وصلت إلى نسبة 88% مقارنة بالمؤسسات التي تنشأ وتعمل خارج الحاضنة.

❖ تشجيع ثقافة الاستثمار : تتمكن الحاضنات من توفير بنية تحتية جيدة للمؤسسات المقاولانية الجديدة.

❖ تحقيق نوع من التكامل بين المؤسسات : بإقامة علاقات بين المنتمين للحاضنة وبين منتمين لحاضنات ومؤسسات أخرى مختلفة.

❖ إنماء القدرات التنافسية للمؤسسات المحتضنة : من ذلك بما تقدمه من تكوين في الإدارة والتسويق، وتقديم الاستشارات وما يتعلق بنشاط المؤسسة مما يجعلها تواجه التطورات والمستجدات الحديثة لتكيف مع السوق وما يحمله من منافسة.

❖ دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل : تنمي حاضنات الأعمال المبادرات وروح العمل المقاولاتي، عن طريق تقديم برامج تدريبية متكاملة لهذه المؤسسات، وبالتالي زيادة فرص نجاحها مما يؤدي إلى خلق مناصب شغل لحل مشكل البطالة.

خلاصة الأمر تعمل حاضنات الأعمال على تهيئة مناخ الاستثمار للمشاريع الناشئة ذات المردودية العالية والقادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا، خاصة التي تعمل في مجال الصناعة والخدمات، إلى جانب ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض لتحقيق التكامل الصناعي، وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير خارج قطاع المحروقات ورفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

II. نتائج الدراسة :

ويمكن أن نلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الورقة البحثية في النقاط التالية :

- ✚ إن المشاريع الابتكارية التي تندرج تحت إطار مسمى المقاولاتية لها أهمية ودور كبير في ازدهار ونمو الاقتصاد.
- ✚ حادثة فكرة حاضنات الأعمال أو المؤسسات المرافقة وغياب الإحاطة الكاملة بدورها هو ما أخر انتشارها وازدهار المؤسسات الناشئة في الجزائر
- ✚ حاضنات الأعمال تضمن النجاح والتطور في اقل وقت ممكن للمؤسسات الناشئة بفضل خبرتها وجهودها المتواصلة وما وفرته لها الدولة من إمكانيات لترقية هذه المؤسسات المستحدثة.
- ✚ المشاريع المقاولاتية التي استفادت من الخدمات التي قدمت لها من طرف حاضنات الأعمال التي استوعبتها ورافقتها في مختلف مراحل نموها، أغلبها حققت النجاح المنشود، لكن هذا لا ينفي فشل بعضها الآخر.
- ✚ تقدم حاضنات الأعمال حزمة متكاملة من الخدمات التي تحتاجها المؤسسات الناشئة.
- ✚ برهنت حاضنات الأعمال على أنها تضمن النجاح واستمرارية للمؤسسات التي رافقتها عبر مختلف مراحل تطورها.
- ✚ نجاح المشاريع التي تحضي برعاية حاضنات الأعمال دليل على استراتيجيات الناجحة التي تتبعها هذه الأخيرة .
- ✚ توفر حاضنات الأعمال أهم ما تحتاجه المؤسسات من استشارات قانونية، ومساعدات على استكمال الإجراءات والأوراق الإدارية، إضافة إلى الدعم المالي وتمويلي دون أن ننسي الخطط التسويقية التي تستفيد منها هذه المؤسسات.

خاتمة :

في نهاية هذه الورقة البحثية نخلص إلى أن حاضنات الأعمال لها من الأهمية بما كان في نجاح وتطوير المشاريع المقاولاتية المجسدة في هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة التي تلعب دورا هاما عبر مراحل حياة هذه الأخيرة والتي تمتد على فترة تفوق خمس سنوات، فالحاضنات تعمل على تسريع عملية إنشاء

وتنمية هذه المؤسسات، فهي تهدف في المقام الأول إلى وضعها عند التخرج منها في بيئة محمية تساعد على الاستمرار ماليا، واستقلال ذاتيا، فالمؤسسات التي تنشأ في الحاضنات قادرة على خلق فرص عمل وتسويق التكنولوجيات جديدة، كما تساهم في تعزيز النسيج الاقتصادي على المستوى المحلي والدولي على حد سواء.

تعتبر حاضنات الأعمال من بين أهم المؤسسات التي تستثمر كل جهودها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وخلق مناصب عمل جديدة، وقد أنشئت خصيصا لمرافقة المؤسسات الجديدة باستخدام أساليب وآليات عديدة انطلاقا من اختيار أهم المشاريع والموافقة عليها من طرف إدارة الحاضنة، إلى توفير مختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع (تدريب، تخطيط، تمويل، تسويق الخ..) وهو الأمر الذي يجعل من حاضنة الأعمال أداة مفيدة لبيئة مناخ أكثر ريادة للحد من معدل الفشل في المؤسسات الناشئة وتعزيز فرص بقاءها ونموها على المدى الطويل.

الاقتراحات:

- من خلال ما سبق ذكره نجد انه يجب تمكين الحاضنات الأعمال من بعض الوسائل لضمان القيام بدورها على أكمل وجه نذكر بعضها في ما يلي:
- وجوب خلق روابط متينة بين حاضنات الأعمال والجامعات ومخابر البحث وذلك لتخفيض تكاليف البحث من اجل تطوير طرق نجاح المؤسسات الناشئة.
- على الوزارة المسنولة توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع وحماية الأفكار الإبداعية للمشاريع المبتكرة.
- زيادة الحملات الإعلامية التي تعرف بالحاضنات ودورها وأماكن تواجدها للأن أغلبية المستفيدين منها جهلوا هذا الأمر من قبل لغياب الدعاية الكافية.
- العمل على تدريب وتأهيل مالكي هذه المشاريع على كافة النواحي الإدارية والمالية وكيفية إدارة هذه المشاريع حتى تكون أكثر ريادة وناجحا واستقلالية مستقبلا.
- تخصيص مصادر تمويل خاصة بالابتكار والإبداع الفكري للمشاريع القابلة للتجسيد.
- إنشاء روابط ومواقع الكترونية لبناء منصة متكاملة توفر خدمات الحاضنات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهل الاتصال والتواصل بينها وبين أصحاب المشاريع.
- العمل على تشجيع حاضنات الأعمال وفتح المجال أمامها للعمل على مستويات أوسع، وتوفير الدعم والجو الملائم لها.
- ربط حاضنات الأعمال بالمستثمرين والأطراف الفاعلة لتوفير المزيد من الفرص لتجسيد الأفكار المبدعة على أرض الواقع وتحقيق التكافل والتعاون الأمر الذي يؤدي لتحقيق المتطلبات الحقيقية للسوق الجزائرية.
- يجب أن يتم إخضاع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملزم لبرامج تأهيلية في الحاضنات، بحيث يكون ذلك أحد شروط منح التمويل اللازم.